دور التعليم في تكوين مفاهيم الشمول المالي في ضوء أهداف التنمية المستدامة بمصر

The role of education in forming the concepts of financial inclusion in the light of the sustainable development goals in Egypt

أ. مريم شوقي عبد الرحمن تره [1] ، د. صافيناز محمود محمد محمود صالح [2]

[1] باحثة دكتوراه، كلية التربية – جامعة دمياط (جمهورية مصر العربية)

ms1523853@gmail.com

[2] مدرس المحاسبة، المعهد العالي للعلوم الإدارية بجناكليس البحيرة (جمهورية مصر العربية)

safymahmoud1983@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2022/11/21 **تاريخ القبول:** 2023/03/10 **تاريخ النشر:** 2023/03/15

ملخص:

يعتبر الشمول المالي من أهم المحاور التي تدعم التنمية المستدامة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق تنبهت مصر إلي أهمية دمج الشمول المالي في التعليم، وتدريسه للمتعلمين من الصفوف الأولى حتى الجامعة؛ وذلك بهدف تدريبهم وإعداد جيل قادر على تحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا جاء هدف هذه الدراسة: التعرف على أهمية إدخال الشمول المالي في التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على أداة الاستبيان، ومن أهم التوصيات ضرورة توفير دورات تدريبية للعاملين بمجال التعليم حول أهمية الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وضرورة تدريب الأطفال والمتعلمين على إعداد مشروعات صغيرة تحقق أهداف الشمول المالي والتنمية المستدامة الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: الشمول.المالي، التنمية. المستدامة، التعليم.

تصنيفات JEL : I25 ، A10 ، A20

Abstract :

Financial inclusion is one of the most important topics that support sustainable economic development, and from this point of view Egypt was alerted to the importance of integrating financial inclusion in education, and teaching it to learners from the first grades to the university with the aim of training them and preparing a generation capable of achieving sustainable development, Hence the objective of this study to recognize the importance of introducing financial inclusion in education to achieve sustainable development in Egypt, the study used the descriptive analytical curriculum, and relied on the questionnaire tool, and one of the most important recommendations is the need to provide training courses for education workers on the importance of financial inclusion and its role in achieving sustainable development. Children and learners should be trained to prepare small projects that meet the goals of financial inclusion and economic sustainable development.

Keywords: Financial; inclusion: sustainable :development :education.

JEL Classification Cods : I25, A10, A20

المؤلف المرسل: مريم شوقي عبد الرحمن **تره، ، الإيميل:** ms1523853@gmail.com

المقدمة:

إن الاقتصاد في الماضي والحاضر والمستقبل هو عصب الحياة النابض وشريانها المتدفق حيوية وغزارة وفاعلية، لذا فإنه يؤثر في الانسان تأثيرًا مباشرًا في جميع أحواله الفكرية والدينية والسلوكية، ويؤثر في الأمة من جميع نواحيها: العسكرية، والسياسية، والقانونية، والاجتماعية، فالاقتصاد القوي عنوان المجد والقوة والسيادة، والاقتصاد الضعيف رمز التخلف والتأخر والانحطاط، ولقد كانت الحروب والمنازعات على الصعيدين الإقليمي والدولي ترجع في أغلبها إلى أسباب اقتصادية، ومازال الناس أفرادًا وجماعات منذ فجر التاريخ مهتمين بوسائل المعاش ومتاع الحياة، وينعكس أثر الاقتصاد على السياسة الدولية بشكل واضح، وما تركه الاستعمار وآثامه، وتخطيط الدول لسياستها المالية، والتنمية المطلوبة لديها(السويداء،2021، ص129).

ومن الضروري أن يحدث التحول الاستراتيجي بمفهوم التربية والتعليم في الجانب الثقافي الفكري على مستوى العقلية أولًا، والإدارة وبناء الجيل الجديد، ودعم مفاهيم التنمية وثقة الشعب بنفسه؛ لتكون في صلب أي تحول أو تغيير، فمن المؤكد أن موضوع البنية التحتية سيصبح أسهل بكثير بعد التركيز على طريقة تفكير الطالب، وتدريب عقله على النمو والتطور بالبحث الدائم والتعلم المستمر، وكذلك تطوير منظومة التقييم بعيدًا عن التلقين والتكرار والحفظ ، وتحويله إلى تقييم فردي كشخص يحمل بعدًا فكريًا، وإبداعيًا، واجتماعيًا، ونفسيًا، ومهارات تطبيقية وغيرها(غنام،2022، ص66).

كما أن تحفيز التعلم وتبادل وجهات النظر حول التحديات والفرص والحلول في التمكين الاقتصادي يعتبر السبيل الرئيسي نحو استدامة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في البلدان العربية، ويأتي التمكين الاقتصادي على رأس أولوية هذه الاهتمامات، ومن هذا المنطلق فإن العمل على تضافر كافة الجهود أصبح ضرورة قصوى؛ لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الأفراد خاصة في سوق العمل وعلى المستوى الاقتصادي (الكحكي، 2022، ص993).

ويُعد الشمول المالي حافزًا لتحقيق التنمية المستدامة، كما أن تبني الشمول المالي يدعم تقديم المؤسسات المالية لمنتجات وخدمات مالية جديدة بتكلفة أقل، وتساعد في تلبية احتياجات الفئات المحرومة في المجتمع، فضلاً عن أن الأدوار التي يلعبها القطاع المالي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي راسخة في الأدبيات، ومع تزايد التنمية والتقارب بين المنصات المالية ومنصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظهرت أنظمة مالية رقمية أتاحت فرصًا جديدة لسد فجوات الثروة بين "من يملكون" و "من لا يملكون" في العالم النامي (Pradhan & Bennett, 2021)، فكانت التكنولوجيا المالية (FinTech) هي المحرك الرئيسي للشمول المالي، والذي بدوره يحقق التنمية المستدامة المتوازنة، وعلى النحو المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) ما يمكن من تحقيق الإمكانات الكاملة للتكنولوجيا المالية؛ لدعم أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج تدريجي، وتطوير البنية التحتية الأساسية ودعم التحول المالي الرقمي.

المشكلة البحثية:

تمثل عملية التنمية الاقتصادية إحدى امتداد توجهات السياسات العامة المصرية؛ لدعم محدودي الدخل بغرض توفير حياة كريمة للمواطنين، ويعتبر تحقيق أهداف التنمية المستدامة إحدى توجهات مصر في رؤية 2030م، ونظرًا للتغيرات المتلاحقة التي يموج بها مجتمع اليوم والتحولات الفكرية المتعددة في كل المجتمعات الإنسانية من تغيرات عالمية فكرية، وثقافية، واقتصادية و.. إلخ، والتي قد تؤدي إلى انتقال المجتمع من وضع تعليمي معين إلى وضع تعليمي آخر، ومع التغيرات المتلاحقة والمستمرة التي تحدث

بشكل مستمر أصبحنا في عصر انفجار المعرفة وهذه التغيرات تُحدث اتجاهًا سلبيًا يُسفر عنه حدوث مشكلات، ما يستلزم النظر للتعليم المصري بعين الاعتبار في ظل هذه التغيرات المستمرة، وإدراك مدى أهمية تفعيل قيم التنمية المستدامة في التعليم؛ لأن التنمية المستدامة هي أساس التقدم في كل المجالات، ويعتمد تفعيل قيم التنمية المستدامة على دور التربية في التخطيط التربوي، لما له من أهمية كبيرة في تنظيم العمل التربوي (أحمد وآخرون ،2021، ص ص360-361).

وانطلاقًا مما سبق ذكره نطرح التساؤل الرئيس التالي: **هل يتم إدخال الشمول المالي في التعليم المصري بهدف تحقيق التنمية المستدامة في مصر؟**

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع الشمول المالي في التعليم؟
2. كيفية يتم ربط الشمول المالي والتنمية المستدامة بالمناهج الدراسية في التعليم المصري؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أهمية إدخال الشمول المالي في التعليم لتحقيق التنمية المستدامة.
2. التعرف على واقع الشمول المالي في التعليم.
3. التعرف على كيفية ربط الشمول المالي والتنمية المستدامة بالمناهج الدراسية في التعليم المصري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في انسجامه مع التوجهات العالمية وتوجهات مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تنمية قدرات القوى البشرية تجاه الشمول المالي وتأثيره على الاقتصاد المصري، حيث أن موضوع الدراسة لم ينل نصيبه من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية، فضلاً عن أن التعليم يعتبر المحرك الرئيس في تغير الأمم، كما أن إكساب المتعلمين مفاهيم الشمول المالي سوف يُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير فرص عمل للشباب بعد التخرج، وإكساب المتعلمين مفاهيم الشمول المالي وأبعاده؛ ما يعزز قدرات المتعلمين للوصول إلى الخدمات المالية.

الدراسات السابقة:

دراسة (مُحَمَّد :2021) بعنوان: " دراسة مقارنة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بمراحل التعليم العام بكل من ألمانيا والنمسا ومصر"

هدفت هذه الدراسة: إلى تقديم تصور مُقترح لإرساء التعليم من أجل التنمية المستدامة داخل النظام التعليمي بمراحل التعليم العام بمصر في ضوء خبرات دولتي ألمانيا والنمسا، واتبعت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى: عدة نتائج من بينها أن إرساء التعليم من أجل التنمية المستدامة يتم من خلال استخدام مدخل الدمج خلال مرحلة إعداد المناهج وتصميمها، حيث لا يتم طرح المفهوم كموضوع مستقل أو مادة مستقلة، ولكن يتم الدفع به باعتباره مبدأ تدريسي يستهدف دمج أهداف التنمية المستدامة كافة بما يتوافق مع الطبيعة التدريسية لكل مادة دراسية، حيث يتم ربط الموضوعات الدراسية بأهداف التنمية المستدامة وأبعادها، كما تلعب الأنشطة المدرسية الصفية واللاصفية دورًا أساسيًا في إرساء التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك من خلال الأنشطة

والمشروعات والبرامج الداعمة للمادة الدراسية التي يتم إعدادها وصياغتها وفقًا للرؤى المستدامة، وفي ضوء الاستفادة من خبرات دول المقارنة.

دراسة (هرجان وآخرون:2021) بعنوان: "دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها"

هدفت الدراسة: إلى توضيح الأهمية الحيوية للشمول المالي في المؤسسات المصرفية الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى: أن البنوك العراقية يمكن أن تساعد في تعزيز عمليات التنمية المستدامة من خلال تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة لمختلف الفئات المجتمعة، حيث تسعى البنوك في العراق بدافع الشمول المالي إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية؛ لأن الوعي المتزايد لفئات المجتمع يُعزز مفهوم الشمول المالي الذي يدعم تنمية البلاد من خلال تمكين ودعم المشاريع الصغيرة التي تبني النظام الاقتصادي.

دراسة (Kara& Zhou:2021) بعنوان: "تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة من خلال الشمول المالي: مراجعة منهجية للأدبيات حول الوصول إلى التمويل في جميع أنحاء العالم"

هدفت الدراسة إلى: التحقق من تأثير الخصائص الديموغرافية للأفراد (مثل: الجنس، والعرق) والسمات الاجتماعية، والاقتصادية (مثل: الدخل، والتعليم) على قدرتهم في الحصول على الائتمان، ويغطي استطلاعنا المقالات التي تمت مراجعتها من قبل الأقران والتي تقدم أدلة تجريبية، باستخدام البيانات الكمية والنوعية، المنشورة بين عامي 2000م و2020م (فبراير)، وتوصلت الدراسة إلى: أن الحصول على مزيد من التعليم أو زيادة المعرفة المالية يزيد من وصول الأسر ورجال الأعمال إلى الائتمان، وغير المرجح أن يحصل الأفراد ذوو الدخل المنخفض والثروة على ائتمان من المؤسسات المالية السائدة في البلدان الناشئة، ومن المرجح أن يتم رفض النساء وحرمانهن من الائتمان الرسمي ودفع تكلفة أعلى، ومن المرجح أيضًا أن يتم استبعاد غير البيض، والأقليات العرقية، والمعوقين، والمهاجرين من أسواق الائتمان الرسمية، ونجد أن شرائح المجتمع المحرومة من الائتمان المذكورة أعلاه تلجأ إلى مزودي التمويل الهامشي، مثل: المقرضين أو سماسرة الرهن بتكاليف أعلى، وهذه النتائج متشابهة بشكل ملحوظ عبر البلدان المتقدمة والنامية.

دراسة (التوني:2021) بعنوان: "أساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية)"

هدفت الدراسة إلى: بيان دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية)، وتم إجراء الدراسة على العملاء بالقطاع العام بمحافظة بورسعيد، وكان إجمالي عدد مفردات العينة الفعلية للعملاء 411 مفردة، وتوصلت الدراسة الميدانية إلى: أن العملاء بالقطاع العام بمحافظة بورسعيد للنتائج التالية يوجد تأثير معنوي إيجابي للشمول المالي على بعد التنمية المستدامة من (الناحية الاقتصادية)، كما توصلت أيضًا إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للشمول المالي على بعد التنمية المستدامة من (الناحية الاجتماعية)، كما توصلت الدراسة أيضًا إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للشمول المالي على بعد التنمية المستدامة من (الناحية البيئية(.

دراسة (رشوان& أبو رحمة :2021) بعنوان: "دور الشمول المالي في دعم مشروعات ريادة الأعمال بهدف تحقيق أبعاد التنمية المستدامة".

هدفت الدراسة إلى: تسليط الضوء على مفهوم وأهمية الشمول المالي، وماهية مشروعات ريادة الأعمال، والتعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، والتعرف على دور الشمول المالي في دعم مشروعات ريادة الأعمال، واعتمد الباحث على المنهج

الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة علي أداة الاستبيان، وعلي عينة مكونة من 60 مفردة، وتوصلت الدراسة إلى: أن إنشاء مشروعات ريادة الأعمال تساعد على تقديم فرص استثمارية جديدة باستمرار؛ مما يعزز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، ودورها في توفير فرص العمل، والحد من البطالة، واستثمار وتطوير رأس المال البشري، وزيادة القيمة المضافة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأن عدم تطبيق النظام المحاسبي الإلكتروني في مشروعات ريادة الأعمال قد يقع عائقًا أمام عملية الشمول المالي، كما تشكل مشروعات ريادة الأعمال عاملاً هامًا للاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ لأنها توفر فرص عمل بالإضافة إلى توجيه المدخرات تجاه الفرص الريادية المربحة، كما يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، ويلعب الشمول المالي دورًا هامًا في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدول، وذلك من خلال دمج كافة فئات المجتمع وشرائحه بالنظام المالي الرسمي وحماية حقوقهم ماليًا، وإتاحة التمويل لمشروعات ريادة الأعمال.

دراسة (سلام :2021) بعنوان: "قياس أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على منظمات خدمية خاصة"

هدفت الدراسة إلى: اختبار العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، والتعرف على الدور الوسيط للتحول الرقمي في هذه العلاقة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتم توزيع 320 استبيان واسترجاع 295 استبيان، وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، حيث يُعد الشمول المالي أحد سُبل التنمية الاقتصادية، كما توصلت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي والشمول المال، حيث يرتكز نجاح الشمول المالي على ركيزتين أساسيتين، وهما: الخدمات المالية الرقمية، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، كما توصلت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة، حيث أن الاقتصاد الرقمي يؤدي إلى توسيع الفرص والنمو الاقتصادي.

دراسة (Menyelim & Ehikioya : 2021) بعنوان: "الشمول المالي وعدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي المستدام في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"

هدفت الدراسة إلى: بيان أهمية الشمول المالي في تخفيف تأثير عدم المساواة في الدخل على النمو الاقتصادي في 48 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) للفترة من 1995م إلى 2017م، واستخدمت الدراسة تقنية الطريقة المعممة للحظات (sys GMM) تبين أن الشمول المالي يسهم في الحد من عدم المساواة على المدى القصير على عكس منحنى كوزنتس، وتوصلت الدراسة إلى: وجود تأثير سلبي للشمول المالي على العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي، وأن هناك تأثيرًا إيجابيًا صافيًا للوصول إلى الخدمات المالية الشاملة في التخفيف من تأثير عدم المساواة في الدخل على النمو الاقتصادي؛ نظرًا للحاجة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة الفرعية، ويجب على صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في الاقتصاد، وتصميم سياسات وبرامج من شأنها تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية باعتبارها آلية أساسية للحد من التفاوت في الدخل وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

دراسة (Arner& Veidt :2020) بعنوان: "الاستدامة والتكنولوجيا المالية والشمول المالي"

هدفت الدراسة إلى: بيان كيفية تحقيق التكنولوجيا المالية لدعم أهداف التنمية المستدامة من خلال منهج تدريجي؛ لتطوير البنية التحتية الأساسية ودعم التحول المالي الرقمي، وذلك من خلال التركيز على أربع ركائز أساسية، وهي: الركيزة الأولى: تتطلب بناء هوية رقمية، وفتح حساب مُبسط وأنظمة التعرف على العميل الإلكترونية، ومدعومة بالركيزة الثانية لأنظمة الدفع الإلكترونية المفتوحة القابلة للتشغيل البيني، والركيزة الثالثة: تتضمن استخدام البنية التحتية للركيزتين الأولى والثانية؛ لدعم التزويد الإلكتروني للخدمات والمدفوعات الحكومية، والركيزة الرابعة: هي تصميم الأسواق والأنظمة المالية الرقمية التي تدعم الوصول الأوسع إلى التمويل والاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى: أنه يُمكن التمويل الرقمي الأفراد بشكل مُتزايد من استثمار مبالغ صغيرة من المال، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى جلب أموال جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وانضمام مليارات الأشخاص إلى النظام المالي، وتمكينهم من القيام باستثمارات تدعم أهدافًا اجتماعية أوسع، ويعد تنفيذ الركائز الأربعة رحلة رئيسة لأي اقتصاد، ولكنها رحلة لها إمكانات هائلة للتحويل ليس فقط للتمويل ولكن للاقتصاد والمجتمعات، وذلك من خلال التكنولوجيا المالية، والشمول المالي والتنمية المستدامة المتوازنة.

دراسة (Jaya: 2019) بعنوان: "تأثير الشمول المالي على تعليم الخدمات المالية العامة من خلال التكنولوجيا المالية في سليمان ريجنسي"

هدفت الدراسة إلى: معرفة تأثير الشمول المالي على تعليم الخدمات المالية العامة من خلال استخدام التكنولوجيا المالية، وتم إجراء هذا البحث في منطقة سليمان ريجنسي وهي منطقة كبيرة جدًا في يوجياكارتا، هذا النوع من البحث هو بحث كمي، وطرق جمع البيانات المستخدمة هي الاستبيانات والدراسات الأدبية، وتحليلات البيانات المستخدمة في هذه الدراسة هي: اختبار الصلاحية، واختبار الموثوقية، والاختبار الإحصائي الوصفي، واختبار تحليل SEM (نمذجة المعادلة الهيكلية)، وتوصلت هذه الدراسة إلى: أن الشمول المالي ليس له أي تأثير على تعليم الخدمات المالية العامة، ومع ذلك فقد أثبت الشمول المالي أن له تأثيرًا كبيرًا على التكنولوجيا المالية في سليمان ريجنسي عام 2018م، بالإضافة إلى ذلك أن دور الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ضروري؛ للمساعدة في الحد من مستوى الشمول المالي من خلال توفير وصول مكثف إلى الخدمات المالية للتعليم العام باستمرار، ومن ناحية أخرى فإن الشمول المالي له تأثير فعلي على ظهور التكنولوجيا المالية الحالية ويصبح مفيدًا للغاية؛ لأنه يمكن أن يساعد الأشخاص في الحصول على الخدمات المالية والمعرفة المالية، بالإضافة إلى ذلك يعتبر دور التكنولوجيا المالية أيضًا شكلاً من أشكال تعليم خدمات المالية العامة من خلال التحديث التكنولوجي في الثورة الصناعية اليوم، وبالتالي فإن تحديث التكنولوجيا هو خطوة مناسبة وسهلة للناس لتطبيقها في العديد من البلدان المتقدمة والنامية.

دراسة (Ma'ruf:2019): بعنوان: "الشمول المالي وإنجازات أهداف التنمية المستدامة في الآسيان"

هدفت الدراسة إلى: تحليل علاقة الشمول المالي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في جانب التخفيف من حدة الفقر في رابطة دول جنوب شرق آسيا، وتهدف زيادة الشمول المالي إلى تطوير القدرة الاقتصادية للسكان للحد من الفقر وتشجيع توزيع الدخل، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي، والبيانات المستخدمة هي بيانات ثانوية في الفترة بين 2010م و2018م، واستخدمت معالجة البيانات الانحدار المتعدد، وأبعاد الشمول المالي التي تم تحليلها هي البُعد الاجتماعي والاقتصادي، وأبعاد البنية

التحتية، وتوصلت الدراسة إلى: أن الشمول المالي له علاقة سلبية خاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SGDs) في جانب التخفيف من حدة الفقر.

دراسة (Sanderson& Le Roux: 2018) بعنوان: "مراجعة محددات الشمول المالي"

هدفت الدراسة إلى: بيان دور الشمول المالي في الخطاب الاقتصادي والمالي، حيث حظي باهتمامٍ كبيرٍ بين الأوساط الأكاديمية والممارسين وشركاء التنمية، مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين، ومصرف التنمية الأفريقي من بين آخرين، كما هدفت الدراسة إلى تقييم محددات الشمول المالي في زيمبابوي، وتوصلت الدراسة إلى: أن العمر والتعليم ومحو الأمية المالية والدخل والاتصال بالإنترنت ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بالشمول المالي، ومن ناحية أخرى فإن الوثائق المطلوبة لفتح الحسابات المصرفية والمسافة إلى أقرب نقطة وصول مرتبطة بشكل سلبي بالشمول المالي، وأوصت الدراسة: بأن تضع الحكومة سياسات تشجع مقدمي الخدمات المالية على إقامة عملياتهم بشكل أقرب إلى الناس أو التأكد من تبنيهم لتقنيات تضمن سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، مثل: الخدمات المصرفية عبر الوكالة، والهاتف المحمول، لذلك يجب على الحكومة تشجيع استخدام حسابات "اعرف عميلك"؛ لتسهيل متطلبات التوثيق دون المساس بإطار عمل مكافحة غسيل الأموال الذي يمكن أن يزعزع استقرار النظام المالي.

الإطار المعرفي للدراسة:

1. المحور الأول: الشمول المالي:

تتطلع مصر إلى أن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي، ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. (شنبي، بن لخضر ،2018، ص121)

1-1- مفهوم الشمول المالي:

الشمول المالي: هو عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة بأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صُممت خصيصًا لذلك. (معتوق وآخرون، 2021، ص 87)

التعليم المالي: هو عملية بناء المعرفة والمهارات والمواقف لتصبح متعلمة ماليًا، وهو يعرف الناس على ممارسات إدارة الأموال الجيدة فيما يتعلق بالكسب والإنفاق والادخار والاقتراض والاستثمار، ويتمثل دور التعليم المالي في تمكين الناس من القدرة على التحول من اتخاذ القرارات التفاعلية إلى اتخاذ القرارات الاستباقية والعمل على تحقيق أهدافهم المالية، وعند ربطها بجدول أعمال الشمول المالي، فإن الحُجة الضمنية هي أن التعليم المالي سيحفز المتعلم على فهم المنتجات واعتماد الخدمات المالية الرسمية المتاحة، وتشمل

القدرة المالية والفرصة لاستخدام المعرفة والمهارات التي تنطوي عليها محو الأمية المالية، والقدرة المالية هي مفهوم أوسع يهتم بقدرة الأفراد على الاستفادة من المنتج المالي وتوافره (Sukumaran, 2015 :p198).

1-1-1- أهداف الشمول المالي:

يمكن إيجاز أهم أهداف الشمول المالي في النقاط التالية: (سالم، يحيي ،2021، ص128)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة؛ لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها؛ لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.
- نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلي، وذلك من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتعليمات ، وتعريف المتعاملين الحاليين والمحتملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل؛ بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

1-1-1-1- العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية الثقافة المالية:

وتتمثل فيما يلي (Starcek & Trunk, 2018:p32):

مدى تعقيد احتياجات الفرد	تعقيد المنتجات المالية
- زيادة عدم استقرار الحياة العملية للأفراد، - وتخفيض الضمان الاجتماعي، - وزيادة المسئولية الشخصية، - ورفع مستوى المعيشة، - وزيادة الاقتراض، - وزيادة متوسط العمر المتوقع، - وزيادة عدد رواد الأعمال المستقلين.	- تحرير الأسواق المالية، - والعمل على نطاق أوسع من الخدمات المالية وديناميكيات متزايدة لتطوير خدمات جديدة، - وقنوات توزيع جديدة، - وزيادة توافر المعلومات.

1-1-1-1-1- معوقات الشمول المالي، وتتمثل في: (الجبلي، حسين،2021، ص76)

- قصور في جانب العرض، والذي يرتبط بخصائص المنتجات والخدمات المالية المتاحة وطريقة طرحها للتسويق والبيع.
- قصور في جانب الطلب، ويرتبط بالوضع والقدرات المالية للعملاء.
- معوقات ترتبط بمستويات البطالة، ومحدودية الدخل، وضعف البنية الأساسية، إلى جانب التعقيد النسبي للدخول إلى البنوك والمؤسسات المالية وتوقيتات العمل والمنتجات غير الملائمة، والمستندات والإجراءات المرهقة.
- كذلك فإن انخفاض درجة التعليم والمعرفة لفهم المنتجات والخدمات المالية يحد من الوصول المالي.
- بالإضافة إلى وجود فجوة بين القطاعات الاجتماعية المستبعدة ماليًا والنظام المالي الرسمي من حيث تقديم المعرفة المالية وآلية تقديم الخدمات المالية.

- كما أن قصور المعلومات المتاحة من قبل المؤسسات المالية فيما يتعلق بمنتجات وخدمات الشمول المالي تعد أحد أهم معوقات الشمول المالي.

2. نموذج دراسة الحالة المكسيك:

تسعى استراتيجية التعليم المالي في المكسيك إلى تعزيز الشمول المالي من خلال التثقيف المالي، الذي يُنفذ من خلال الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، وتستخدم الاستراتيجية آليات مختلفة، مثل: برامج التدريب الرسمية، والدعاية الإعلامية؛ للنهوض بالتثقيف المالي، كما يستخدم الدراسات الاستقصائية الوطنية؛ لتقييم الفجوات المعرفية التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية، ولقياس أثر التثقيف المالي على تغلغل الشمول المالي، وقياس السلوكيات والمواقف المالية لابد من توجيه المبادرات العامة من خلال هيئات مختلفة، مثل: مصرف المكسيك، والمجلس الوطني للشمول المالي، الذي يشجع التثقيف المالي لتحسين القدرات المالية للسكان، وينسق أنشطة لجنة التثقيف المالي، فضلا عن القطاع الخاص، ومجلس الإدارة عضو في المجلس الوطني، وقد تم وضع برامج تثقيف مالي لموظفيه وشبابه، مثل برنامج التثقيف الاقتصادي والمالي للأطفال، ويشارك بنك المكسيك أيضًا في المتحف التفاعلي للاقتصاد، وهو مؤسسة تعليمية وثقافية تهدف إلى نشر علوم الاقتصاد وتعزيز التعليم المالي في المكسيك، ومن السلطات الإشرافية الأخرى التي تؤدي دورًا في التثقيف المالي في المكسيك هيئة التقاعد التي توفر التعليم بشأن استحقاقات التقاعد والمعاشات التقاعدية والمدخرات، ومعهد حماية المدخرات المصرفية الذي يوفر التعليم بشأن المدخرات في النظام المصرفي الرسمي، وتقدم هيئة حماية المستهلك التوجيه والتثقيف المالي بشأن الخدمات المالية وتشجع على استخدامها على نحو مسئول من خلال مبادرات مختلفة، مثل: الأسبوع الوطني للتثقيف المالي، وإدخال قوانين حماية المستهلك ذات الصلة (Toronto Centre FEBRUARY 2022,p13).

3. مبادرات إدخال الشمول المالي في التعليم المصري:

المرحلة الابتدائية: أهم مفاهيم التي تم إضافتها في المناهج الدراسية الجديدة لطلاب المرحلة الابتدائية وخاصة في منهج الصف الرابع والخامس في مادة الدراسات الاجتماعية، حيث بدأ توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي، مثل:

- مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي.
- خدمة المدفوعات الإلكترونية للحكومة المصرية.
- الدخل القومي – الإنتاج القومي – النقود – متحف العملات – الشراء والبيع – المقايضة – العرض والطلب – البنك المركزي.
- مفهوم السلع، والخدمات المالية، والاستثمار، والبنوك، والادخار، والاستهلاك، ونبذة عن مُحَمَّد طلعت باشا حرب الملقب بأبو الاقتصاد المصري.

وهذه المفاهيم بدأت دراستها منذ بداية تطبيق المنهج الجديد، حيث ركزت المناهج عليها من الصف الأول الابتدائي حتى الصف الخامس، وظهرت بشكل واضح في الصف الرابع وإلى الآن لم يتم تطبيق المنظومة الجديدة في المناهج الدراسية على باقي الصفوف التعليمية التالية، وهذا يؤكد إيمان الدولة المصرية بأهمية دمج الشمول المالي في المناهج الدراسية حيث تعتبر بوابة التحول اتجاه التنمية المستدامة التي تسعى إليها مصر في رؤيتها 2030م.

المرحلة الثانوية: اتضح دخول بعض المفاهيم، ومنها: الوعي الضريبي، ومبادي التنمية: " الشمولية – التكامل – الاستدامة "، ورأس المال والتكنولوجيا، والاقتصاد الأخضر، والدخل، والفقر، والتكتلات الاقتصادية.

مبادرات مصرية تدعم الشمول المالي للأطفال والتعليم العالي، وتتمثل فيما يلي: (جعفر،2020، ص ص 502-503)

- ❖ بدأ المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي المصري مبادرة (عشان بكرة) منذ عام 2012م لتثقيف 5.5 مليون طفل وشاب.
- ❖ 50% من البنوك لديها منتجات بنكية تناسب الأطفال والشباب، ويمكن استخدامها لخلق جيل يحقق الشمول المالي.
- ❖ عمل مبادرات البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ وضع استراتيجية قومية للتثقيف المالي من خلال وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي.
- ❖ خروج أول مسودة لاستراتيجية للشمول المالي، والتي يتعاون بها كل من: (البنك المركزي المصري، وهيئة الرقابة المالية، ووزارة المالية، ومقدمي الخدمات، ووزارة الاستثمار، ووزارة التخطيط، ووزارة التعليم، ووزارة الإعلام، ووزارة الشباب والرياضة، والجهات المانحة).
- ❖ وتم الاتفاق مع كل من رئيس جامعة القاهرة، وعميد كلية الطب جامعة عين شمس على وجود البنوك داخل جامعتي القاهرة وعين شمس؛ لنشر ثقافة الشمول المالي داخل الجامعات من خلال حملات توعية تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

4. المحور الثاني: التنمية المستدامة.

التعليم هو أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وهو المفتاح لدفع المجتمع نحو التنمية المستدامة، كما أن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو مفهوم متطور نما وتطور في السنوات التي تلت قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام 1992م، وساعدت في تطوير مفهوم التنمية المستدامة سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسة ، وتضمنت المؤتمرات التي تناولت الجوانب الأساسية للاستدامة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا، 1993م) ، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، 1994م) ، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، 1995م)، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بيجين، 1995م)، والمؤتمر العالمي الثاني للمستوطنات البشرية (اسطنبول، 1996م)، كما أضاف كل مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة إلى الإطار المفاهيمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (Hopkins& McKeown, , 2002:13-14).

كما أن هناك حاجة حقيقية لإشراك المعلمين في بناء ووضع سياق لخطاب السياسة حول التعليم من أجل التنمية المستدامة، حيث يحتاج المعلمون إلى الرؤية ليس فقط لاعتمادها ولكن أيضًا لبناء المناهج التعليمية، ويفضل أن يكون ذلك من خلال عملية مدروسة من الاستفسار النقدي والتفكير والحوار حول المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة التي يمكن أن توجههم في تخطيط مناهجهم وتدريسها، حيث إن فهم المعلمين للمفاهيم والقضايا والمخاطر الاجتماعية والبيئية والاستدامة سيشكل تفضيلاتهم والممارسات التربوية الناتجة في التعليم من أجل التنمية المستدامة، كما يلزم استخدام مناهج واستراتيجيات متعددة تعتمد على السياق وذات صلة من أجل التعليم من أجل التنمية المستدامة في عملية التعلم، ويجب أن يكون التعلم والعمل والتغيير

مستمرًا وعفويًا وديناميكيًا من أجل تحقيق أجندات التنمية المستدامة المحلية والوطنية والعالمية (Agbedahin, 2019: 669-680).

4-1- مفهوم التنمية المستدامة:

يمكن تعريف التنمية المستدامة اقتصاديًا فيما يلي:

- **اقتصاديًا:** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، أما بنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر ومظاهر التخلف. (معمري & هنان،2022، ص446)
- **الاقتصاد:** دمج الاستدامة والاستراتيجيات وذلك بالانتقال من الاستدامة كمهمة ودمجها مع مهام أخري كالتسويق، والتمويل، والبحث، والتطوير، حيث انتقل الاهتمام بالاستدامة إلى التفكير بدمجها في الاستراتيجيات العامة للمنظمات والشركات. (عبد الحي ،2022، ص174)
- **ولمفهوم التنمية المستدامة مميزات متعددة،** ومنها: تشترط التنمية المستدامة صراحة وإلزامًا ديمومة العملية التنموية، وتوزيع الموارد والمنافع الاقتصادية إجمالًا بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، ووضع البعد البيئي للاستدامة كأحد الأبعاد الأساسية وكذلك البعد السياسي، وهو ما يعمق مفهوم التنمية المستدامة ليتضمن البعد الاقتصادي. (مطلك،2021، ص1018)

4-1-1- أهداف التنمية المستدامة:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للأفراد: حيث تحاول هذه التنمية من خلال عملياتها التخطيطية لتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة الأفراد اقتصاديًا واجتماعيًا، ونفسيًا وروحيًا من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو بشكل عادل ومقبول. (شعباني وآخرون،2022، ص232)
- كما تستهدف برامج التنمية المستدامة: زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدلات التضخم، وزيادة الصادرات للعالم الخارجي وتنويعها مقابل تخفيض الاستيرادات، والعمل على تغيير أنماط الاستهلاك، وتوفير التمويل المحلي اللازم من أجل سد الاحتياجات المالية للتنمية المستدامة، وتخفيض الاعتماد على التمويل الخارجي، زيادة الدخول للأفراد عبر توفير فرص العمل. (فرحان وآخرون ،2021، ص ص368-269)

ويمكن إدراج التنمية المستدامة إلى محاور التعليم مع إدراج التعليم الجيد: وهو الوصول إلى التعليم الجيد والاحتفاظ به، وإعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وبناء الوعي العام والفهم، وتوفير التدريب المناسب في قضايا التنمية المستدامة، وبناء على ذلك فالتنمية المستدامة تحتاج تعليم ذا جودة معيارية رفيعة المستوى ليس فقط لخدمة جميع الناس؛ بل ليشمل جميع الانشطة الجوهرية للحياه، ويقوم على أساس مجالات المعرفة كافة، على اعتبار أن التعلم أحد أهم عناصر التغيير نحو الأفضل، وهو مصدر الرفاهية والتقدم الاقتصادي، والرقي الاجتماعي، والمعرفة، وهو السبيل إلى بلوغ الغايات الانسانية: الحرية، والعدالة، والكرامة الانسانية، وباقي مفاهيم التنمية المستدامة التي يمكن أن تُسهم في تحقيق المساواة الاجتماعية، والحد من مظاهر الفقر والاستبعاد

الاجتماعي، وتحاشى ظهور أنواع جديدة من الطبقات ذات الطابع المعرفي، وأن من أهم أولويات التعلم الحفاظ على البيئة والوعي الصحي، واكتساب المهارات التقنية، وتنمية الفكر الإبداعي والعمل الجماعي (مريزا، مازن داود وآخرون ، 2018: 329-330).

4-1-1-1- مبادئ التنمية المستدامة:

يمكن تحديد أهم مبادئ التنمية المستدامة، وهي كالآتي: (الطنطاوي، 2021، ص 9)

1. استخدام أسلوب النظم: يقصد به استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.
2. قدرة البيئة على استيعاب ملوثات الأنشطة المتنوعة: يقصد به عدم تجاوز الملوثات والنفايات الإنسانية قدرة البيئة على استيعابها.
3. تحقيق معدلات تنمية الموارد المتاحة: يقصد به تحقيق العدل والمساواة في استغلال الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة.
4. إحلال الموارد المتجددة المحلية المتاحة: تعني التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المحلية المتاحة.
5. المشاركة المجتمعية: يقصد بها المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.
6. حسن الإدارة والمساءلة: يقصد بها المساءلة والرقابة والمسئولية.
7. التدوير: يقصد به تدوير المخلفات للحد من التلوث البيئي.
8. تحقيق معدلات التنمية بما يوازي الزيادة السكانية: يقصد به إبراز معدلات نمو الموارد بما يوازي الزيادة السكانية.
9. العدل والمساواة: يقصد بها حماية البيئة والموارد الطبيعية في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع.

4-1-1-1-1- المسلمات الرئيسية للمؤسسة التعليمية التي تسعى إلى تحقيق التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة: (حماد،2021، ص497)

- قيادة تربوية تضع الاستدامة في قلب التخطيط المدرسي، وتعمل على مشاركة كافة الأطراف في التخطيط المستقبلي للمدرسة.
- المشاركة الكاملة في إنجاز المهام التربوية وخطط التحسين.
- المجتمع التبادلي والأسرة وشراكات الأطراف المعنية.
- نهج التعلم التشاركي الذي يولد مهارات وكفاءات الطلاب للتفكير النقدي، ووجهات النظر المشتركة بين الثقافات، والمشاركة والمواطنة.
- التكامل بين التربية والتعليم من أجل الاستدامة في جميع مجالات التعلم الأساسية في المناهج الدراسية.
- المنهج الخفي الذي يعكس الرسائل والأفكار الرئيسة المدعومة من المناهج الدراسية التي تُدرس.
- التحضير للمدرسة والبيئة المحيطة.
- تقليل الآثار البيئية للمدرسة (من خلال استهلاك وتحسين استخدام البيئة).

5. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يمثل مجموعة الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على البيئة، وذلك من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين التقنيات الصناعية في مجال استغلال الموارد الطبيعية مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، وذلك بالاعتماد على (بن زكورة ،2021، ص 238):

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- مسئولية الدول المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.
- تقليص تبعية البلدان النامية ومحاولة الحد من التفاوت في توزيع الدخل.

5-1- بعض الإجراءات لترجمة مبادئ التنمية المستدامة إلى واقع ملموس في التعليم بشكل عام: (Leal Filho, Manolas, & Pace, 2015:125)

- ❖ إنشاء منصات لتبادل المعرفة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة يمكن للجميع الوصول إليها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يمكن من جعل موارد البيئة والتنمية المستدامة أكثر سهولة، كما يجب أن يكون الهدف دائمًا أن تكون هذه الموارد متاحة بعدة لغات في نفس الوقت، كما يجب ألا تتوقف الجهود المبذولة لمراجعة وتحديث هذه الموارد باستمرار.
- ❖ يعد جمع الأموال لأنشطة ومشاريع التعليم من أجل التنمية المستدامة أمرًا مهمًا للغاية؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن لا ينبغي طلب تمويل التعليم من أجل التنمية المستدامة من الحكومات فقط، بل يمكن للهيئات الخاصة أن تساهم في تمويل التعليم.
- ❖ هناك حاجة إلى نهج نظم للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم العالي على وجه الخصوص، وتحتاج برامج تعليم المعلمين إلى تدريب المهنيين بطريقة متعددة التخصصات، وبالتالي توفير فهم شامل لمستقبل مستدام لدور الأفراد والمجتمعات والأمم في عالم مستدام، ما سيؤثر تطوير هذه الخبرة على مدى سرعة تحرك الدول نحو الاستدامة.
- ❖ لابد للمدارس والجامعات أن تقوم بدعم مجال البحث العلمي وخصوصًا في جانب الاستثمار في منتجات صديقة للبيئة للتقليل من التأثيرات البيئية.

وأخيراً يعد التعليم ضروريًا لتحسين قدرة الأشخاص على معالجة القضايا البيئية والتنموية، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية المستدامة، في التعليم العالي على سبيل المثال فإن تطوير المناهج بين أعضاء هيئة التدريس ومنهج تنمية القدرات للتعليم من أجل التنمية المستدامة أمر لا مفر منه، كما أن بناء القدرات والمشاركة الإستراتيجية مع الأكاديميين من كليات ومعاهد مختلفة يمكن أن يقلل أو يمنع تمامًا قيود تعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة المشتركة بين التخصصات التي يواجهها العديد من الأكاديميين أثناء عمليات التغيير من أجل التنمية المستدامة، وإذا لم يتم تضمين ذلك ،فإن التعلم المؤسسي من أجل التنمية المستدامة وعمليات التغيير ستكون بطيئة أو تصبح مستحيلة تمامًا في مؤسسات التعليم العالي.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة، وتحليل وتفسير الاستنتاجات.

أدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: طُبقت هذه الدراسة على عينة من المعلمين ومديري مدارس وقيادات التعليمية في محافظة دمياط في المرحلة الابتدائية يدرسون في الصفوف الأولي حتى الصف الرابع، وعينة من أساتذة الجامعات ممن يعملون في المعهد العالي للعلوم الإدارية بجناكليس البحيرة.

المجال البشري: المعلمين، ومديري المدارس، والقيادات التعليمية، وأساتذة المحاسبة والاقتصاد، ويبلغ عددهم (83) فردًا.

المجال الزمني: وهي الفترة التي طبقت فيها الدراسة الميدانية، والتي امتدت من 2022/3/1م حتى 2022/3/27م.

نتائج الدراسة:

جدول (1) توزيع عينة الدراسة

م	الوظيفة	التكرار	النسبة
1	معلمين	20	%54,06
2	اساتذة الجامعة	8	%21,62
3	مديري المدارس	5	%13,51
4	القيادات التعليمية	4	%10,81
المجموع		**37**	**%100**

جدول (2) نتائج إجمالي عينة الدراسة حول: واقع دمج الشمول المالي في العملية التعليمية.

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى دلالة كا2	الترتيب
		نعم	%	إلى حد ما	%	لا	%					
1	نقص المعرفة المالية والرقمية لدى المتعلمين.	25	67,57	3	8,11	9	24,32	3,49	1,35	0,70	0,00	7
2	قلة إدراك المعلمين لأهمية تدريس الشمول المالي في المناهج الدراسية خصوصا بالمرحلة الابتدائية.	26	70,27	0	0,00	11	29,73	3,70	1,18	0,74	0,00	4
3	مفاهيم الشمول المالي واضحة بالنسبة للقيادات التعليمية.	14	37,83	17	45,95	6	16,22	3,19	1,18	0,64	0.00	10
4	قلة الدورات التدريبية للعاملين بالتعليم لتنمية معرفتهم بالشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.	25	67,56	3	8,11	9	24,33	3,41	1,28	0,68	0,00	9
5	تدريس مفاهيم الشمول المالي تسهم في تحسين الخدمات المالية التي تهدف	31	83,68	0	0,00	6	16,22	3,89	0,92	0,78	0,00	1

										إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.	
7	0,16	0,70	1,41	3,49	24,33	9	16,22	6	59,45	22	ضرورة مشاركة الشركات والقطاع الخاص في نشر ثقافة الشمول المالي في التعليم.	6
5	0,00	0,73	1,14	3,65	16,22	6	16,22	6	67,56	25	ضعف مستوي التثقيف المالي مما يؤثر بالسلب على التنمية المستدامة في مصر.	7
3	0.00	0,75	1,13	3,73	16,22	6	8,11	3	75,67	28	تتسمم المناهج الدراسية الجديدة بقدرتها على دمج الشمول المالي بصورة مبسطة في المقررات الدراسية.	8
5	0,00	0,73	1,28	3,65	16,22	6	8,11	3	75,67	28	الحاجة إلى إدراج الشمول المالي في معايير المحاسبة والمراجعة المصرية.	9
2	0,00	0,76	1,11	3,81	24,33	9	0,00	0	75,67	28	تدريس الشمول المالي يُسهم في توفير فرص عمل للطلاب بعد التخرج.	10

ومن تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (2) يتضح أن:

النقطة **رقم (5) المرتبطة بـ " تدريس مفاهيم الشمول المالي تسهم في تحسين الخدمات المالية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة"** حصلت على أعلى وزن نسبي بين تلك النقاط، ومن ثم حصلت على المرتبة الأولى، حيث أكدت دراسة (سالم، يحيي :2021): على أن الشمول المالي يُسهم في تعزيز الاستقرار المالي مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الاقتصادية التي أكدت عليها دراسة: (شعباني وآخرون،2022)

أما بالنسبة للنقطة **رقم (10) المرتبطة بـ "تدريس الشمول المالي يُسهم في توفير فرص عمل للطلاب بعد التخرج"** فقد حصلت على المرتبة الثانية من حيث درجة تأثيرها، حيث تؤكد على أهمية دمج الشمول المالي في المقررات التعليمية؛ وذلك لتوفير فرص عمل لائقة للمتعلمين بعد التخرج، حيث أكدت دراسة (الجبلي، حسين :2021): على معوقات تحقيق الشمول المالي التي تدعم عملية تدريس الشمول المالي؛ بهدف توفير فرص عمل للطلاب بعد التخرج.

أما بالنسبة للنقطة ر**قم (8) المتعلقة بـ " تتسمم المناهج الدراسية الجديدة بقدرتها علي دمج الشمول المالي بصورة مُبسطة في المقررات الدراسية "** حصلت هذه النقطة على المرتبة الثالثة، وهذا يعني أن المناهج الدراسية الجديدة تتماشي مع خطة مصر في تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديًا، وذلك من خلال دمج الشمول المالي داخل المناهج الدراسية واعتباره عملية أمن قومي حيث إن إدخال الشمول المالي في منهج الدراسات الاجتماعية يعتبر تأكيد على تأثيره على الاقتصاد والأمن القومي.

وبتحليل **النقطة رقم (3) الخاصة بـ " مفاهيم الشمول المالي واضحة بالنسبة للقيادات التعليمية"** حصلت على المرتبة الأخيرة، وذلك يؤكد على ضرورة تنمية قدرات القيادات التعليمية حول مفهوم الشمول المالي وتأثيره على الاقتصاد المصري وتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

- ضرورة توفير دورات تدريبية للعاملين بمجال التعليم حول أهمية الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.
- تنمية وغرس الشمول المالي للطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، وذلك من خلال توعيتهم على أدوات الشمول المالي المختلفة من ادخار واستثمار وإدارة الأموال وريادة الأعمال بما يؤهلهم للتعامل مع هذه الادوات في حياتهم اليومية.
- ضرورة التوسع في نشر ثقافة الشمول المالي بين المتعلمين.
- ضرورة توفير منتجات مالية تناسب احتياجات الشباب الجامعي، وتسهل معاملاتهم المالية أثناء فترة الجامعة.
- تنمية وغرس الشمول المالي للطلاب في المراحل التعليمية المختلفة.
- إدراج الشمول المالي في معايير المحاسبة والمراجعة المصرية.
- ضرورة تدريب الأطفال والمتعلمين على إعداد مشروعات صغيرة تحقق أهداف الشمول المالي والتنمية المستدامة الاقتصادية.

المراجع:

1. أحمد، سمير عبد الحميد القطب & الجندي، ياسر مصطفي & عطا، راضي إسماعيل مُحَمَّد & حسين، تغريد إبراهيم حسن (2021). التعليم وتفعيل قيم التنمية المستدامة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030م، مجلة كلية التربية، ع102.
2. السويداء، مهاء بنت سالم بن إبراهيم (2021). دور المرأة القيادية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية من خلال الاقتصاد الإسلامي على التأجير المنتهي بالتمليك، حوليات آداب عين شمس، مج49.
3. الجبلي، وليد سمير عبد العظيم & حسين، محمود مُحَمَّد عبد الرحيم (2021). أثر الشمول المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية: دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية، (43)3، ص ص47-131.
4. بن زكورة، العونية (2021). الاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030م: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد والبيئة، (4)2.
5. جعفر، حنان علاء الدين عبد الصادق (2020). آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع 1، ص ص487-520.
6. حماد، نهلة مُحَمَّد علي (2021). مواكبة مؤسسات رياض الأطفال بالمملكة العربية السعودية لمتطلبات التنمية المستدامة: دراسة وصفية تحليلية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، (29)4.
7. رشوان، عبد الرحمن مُحَمَّد، أبو رحمة & مُحَمَّد عبد الله (2021). دور الشمول المالي في دعم مشروعات ريادة الأعمال بهدف تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا "بعنوان": التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، بتاريخ 24-25 مارس، ص 1-26.

8. سالم، ياسمينة إبراهيم & يحيي، هاجر (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمة التعليمية، (35)1.
9. سلام، أسامة مُحَمَّد (2021). قياس أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على منظمات خدمية خاصة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث، العدد الأول، ص 1039-1082.
10. شعباني ، لطفي علي & حداش، أمال مُحَمَّد & عشة، فطيمة حسين (2022). أهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية دراسة تجارب دولية، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، 1(3).
11. شنبي، صورية & بن لخضر، السعيد (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 6، ص104-129.
12. الطنطاوي، رمضان عبد الحميد مُحَمَّد (2021). مناهج التعليم العام ومتطلبات التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية، ع33.
13. عبد الحي، أميرة عبد المنعم (2022). البيانات الضخمة وتطبيقاتها وعلاقتها بالتنمية المستدامة، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ع26.
14. غنام، ثابت (2022). التحول الرقمي والتنمية المستدامة في مصر2030م، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ع26، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب.
15. فرحان، مُحَمَّد نوري & عبد القادر، نادية مهدي & حسين، علي طالب (2021). التنمية المستدامة المستهدفة في العراق: الفجوة، التحديات الفرص، مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع51.
16. الكحكي، ياسمين أحمد محمود (2022). المساهمة في خطة تأهيل مرضى الصحة النفسية وتمكينهم اقتصاديًا من خلال فن الطباعة وفقًا لأهداف التنمية المستدامة "مصر 2030م"، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، ع38.
17. مُحَمَّد، مروة مُحَمَّد عبد الفتاح. (2021). دراسة مقارنة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بمراحل التعليم العام بكل من ألمانيا والنمسا ومصر، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة عين شمس.
18. مطلك، هدى كريم (2021). سياسات التنمية المستدامة: رؤية لأهمية الدراسات الاجتماعية في التخطيط الاستراتيجي، مجلة الدراسات المستدامة، مج 3، ملحق.
19. معتوق، سهير محمود & سيد، هناء محمود & علي، إيمان حسن (2021). الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، (35)1.
20. معمري، عبد الناصر & هنان، مليكة (2022). مبدأ الحيطة لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (11)1.

21. هرجان، سنان عبد الله & عبد الرضا، مصطفى سلام، كريم، حيدر مُحَمَّد& جياد، عدنان عزيز(2021). دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها، مجلة جامعة جهيان . أربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية، (5)2، ص 60- 68.

22. مريزا، مازن داود,الطائي، امتثال رشيد بجاي& الساعدي، حكيم حمود فليح (2018). دور جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية من وجهة نظر اساتذة الجامعات العراقية، المجلة العلوم الادارية العراقية ، 3(3)، 316-340

23. Jaya, I. M. L. M. (2019). The Impact of Financial Inclusion on Public Financial Services Education through Financial Technology in Sleman Regency, Indonesia. Esensi: Jurnal Bisnis dan Manajemen, 9(2), 155-174.
24. Kara, A., Zhou, H., & Zhou, Y. (2021). Achieving the United Nations' sustainable development goals through financial inclusion: A systematic literature review of access to finance across the globe. International Review of Financial Analysis, 77, 101833.
25. Ma'ruf, A., & Aryani, F. (2019). Financial inclusion and achievements of sustainable development goals (SDGs) in ASEAN. J. Bus. Econ. Review, 4(4), 147-155.
26. Menyelim, C. M., Babajide, A. A., Omankhanlen, A. E., & Ehikioya, B. I. (2021). Financial inclusion, income inequality and sustainable economic growth in sub-Saharan African countries. Sustainability, 13(4), 1780.
27. Pradhan, R. P., Arvin, M. B., Nair, M. S., Hall, J. H., & Bennett, S. E. (2021). Sustainable economic development in India: The dynamics between financial inclusion, ICT development, and economic growth. Technological Forecasting and Social Change, 169, 120758.
28. Starcek, S., & Trunk, A. (2018). The Importance and Role of Financial Education. Financial Literacy among the Young, 27.
29. Sukumaran, K. (2015). Financial access: inclusion and literacy. Annual Research Journal of Symbiosis Centre for Management Studies, 3(1), 188-207.

30. Toronto Centre(FEBRUARY 2022):Financial Literacy and Digital Financial Inclusion : Supervisorypo Licy and Practice.
31. Hopkins, C.,& McKeown, R. (2002). Education for sustainable development: an international perspective. Education and sustainability: Responding to the global challenge, 13, 13-24.
32. Leal Filho, W., Manolas, E., & Pace, P. (2015). The future we want: Key issues on sustainable development in higher education after Rio and the UN decade of education for sustainable development. International Journal of Sustainability in Higher Education .International Journal of Sustainability in Higher Education, Vol. 16 No. 1, pp. 112-129.
33. Agbedahin, A. V. (2019). Sustainable development, Education for Sustainable Development, and the 2030 Agenda for Sustainable Development: Emergence, efficacy, eminence, and future. Sustainable Development, 27(4), 669-680.